

Distr.: General
22 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال

صون الأمن الدولي: الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أرفق طيه إعلان زغرب الذي اعتمده
مؤتمر القمة لبرلمانات البلدان المشاركة في ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، المعقود
بزغرب خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وأود أن أطلب إليكم التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفان سيمونوفتش

الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا

إعلان زغرب

١ - نحن المشتركين في هذا المؤتمر، نرحب بقيام البرلمان الوطني لكرواتيا - البرلمان الكرواتي العريق، بتنظيم المؤتمر البرلماني لرؤساء جميع الدول المشاركة في ميثاق الاستقرار، في هذا الوقت الذي تشهد فيه كرواتيا تغيرات ديمقراطية لها شأنها. وينبغي تعزيز هذه التغييرات باتخاذ المزيد من التدابير الملموسة في إطار ميثاق الاستقرار.

٢ - وبعد عام واحد من إعلان قمة سراييفو لرؤساء الدول والحكومات، نود أن نؤكد عزمنا على تقديم الدعم المتواصل لعملية ميثاق الاستقرار، وأن نلزم أنفسنا بتوسيع نطاق التعاون مع البرلمانات والأجهزة التنفيذية لكل بلد ومؤسسات المجتمع المدني الجمهور العام في كل بلد من بلداننا فيما يتعلق بالترويج لاستخدام الميثاق في تحقيق الاستقرار الدائم في القارة الأوروبية.

٣ - إن للبرلمانيين في ظل كل نظام ديمقراطي تأثيرا حاسما على الأداء الديمقراطي بوجه عام. ونلاحظ أن هذا المؤتمر ينعقد في وقت تبدل فيه جهود برلمانية على النطاق العالمي، مثل جمعية الأمم المتحدة للألفية. وبالإضافة إلى ذلك توجد محافل برلمانية أخرى تتصدى جميعها للتحديات الرئيسية التي تواجه مجتمعنا العالمي، منها الاتحاد الأوروبي والجمعيات البرلمانية لمجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) واتحاد أوروبا الغربية. فالواقع أن تحقيق الأمن والرخاء للمجتمع العالمي يتوقف على تحقيق الأمن والرفاه في المناطق والبلدان كل على حدة. لذلك لا بد من حل المشكلات القائمة في ذلك الجزء من القارة الأوروبية، لكونه شهد خلال العقد المنصرم قدرا من المعاناة البشرية ينبغي ألا يكون مقبولا في عالم اليوم.

٤ - ولهذا فنحن نؤيد مسعى بلدان جنوب شرقي أوروبا التي تريد الاندماج التام في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية، ونرى أن من شأن تطبيق ميثاق الاستقرار وتحقيق أهدافه ضمن هذا الإطار الإقليمي أن يسهم إسهاما كبيرا في إقامة أوروبا الموحدة في ظل نظم ديمقراطية تنعم بالأمن والرخاء الاقتصادي، وهو المسعى النهائي لميثاق الاستقرار.

٥ - لذلك نؤكد على أهمية الأحكام الواردة في المادة ٨ من وثيقة كولونيا، فهي تبين بوضوح المعطيات التي تدفع بلدان جنوب شرقي أوروبا إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي على أساس فردي وإلى الالتزام بمواصلة الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية، وإلى مد يد التعاون الثنائي والإقليمي فيما بينها. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز من جانب بلدان

المنطقة فيما يتعلق بتطوير العلاقات المؤسسية مع الاتحاد الأوروبي ونتطلع إلى إبرام اتفاقات الاستقرار والارتباط في وقت مبكر. ومما له أهمية خاصة القرار الذي اتخذه مجلس أوروبا في سانتا ماريا دي فيرا والذي أكد فيه أن البلدان المشمولة بعملية تحقيق الاستقرار والارتباط تعتبر في حكم البلدان المرشحة الممكن ضمها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

٦ - ونحث بلدان المنطقة على أن تستخدم كامل إمكانيات عملية ميثاق الاستقرار والانتفاع بها من أجل تحقيق الاندماج في أوروبا. وناشد كذلك جميع مواطني البلدان المشمولة بميثاق الاستقرار، خاصة في جنوب شرقي أوروبا، أن يعملوا على إقامة شراكة حقيقية مع غيرهم من المشاركين في ميثاق الاستقرار والميسرين والمراقبين.

٧ - ونلاحظ ما تعلقه شعوب وحكومات المنطقة من آمال عراض على تطبيق ميثاق الاستقرار، لا سيما في مجالات هامة من قبيل تنمية الهياكل الأساسية للنقل، والاتصالات، وإمدادات الطاقة والمجاري المائية، ومنها على وجه الخصوص نهر الدانوب، وعلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي وزيادة تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي. وكل هذه التوقعات تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية في البلدان المعنية ومنطقة جنوب شرقي آسيا ككل. ونشدد على القول بأن أي جهود تبذل في الميدان الاقتصادي ستكون ناقصة ما لم يتم إحراز تقدم مماثل في إقامة مجتمع يقوم على القيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق أفراد الأقليات الوطنية، والتنوع الثقافي والتسامح. ويعتبر التعليم والتعاون الثقافي من الوسائل الفعالة في تهيئة مناخ التسامح والتفاهم المشترك. ونحث البرلمان المعنية على بذل جهود مكثفة فيما يتعلق بتشجيع الحوار مع، وفيما بين، المدارس والجامعات الموجودة في بلدانها، تنفيذًا للمشاريع التعليمية في مجال التاريخ والمجالات ذات الصلة، وبلاستخدام المناسب لموارد تكنولوجيا المعلومات. ونلاحظ أن ميثاق الاستقرار هو طريق لاتجاهين، ونحث حكوماتنا على تعزيز جهودها الرامية إلى الإصلاح بغية تقوية الديمقراطيات الحرة والاقتصادات السوقية المجدية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

٨ - ونؤكد على أهمية البرنامج الإقليمي لعودة اللاجئين بوصفه شرطًا مسبقًا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ويتطلب ذلك التحلي بالإرادة السياسية والالتزام المالي من قبل جميع الجهات المعنية إذا ما أُريد لعملية العودة الإقليمية أن تُكفل بالنجاح.

٩ - ومن الضروري تنفيذ عناصر البدء السريع للمشاريع في الوقت المناسب، حسبما أُتفق عليه في مؤتمر التمويل الإقليمي لجنوب شرقي أوروبا المعقود في بروكسل، خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠. فمن شأن هذا التنفيذ أن يؤدي إلى تقوية كامل هذه

العملية بشكل كبير، وهي عملية تلقت حتى الآن قدرا كبيرا من الدعم السياسي على الصعيد الدولي.

١٠ - ونحث المؤسسات البرلمانية في بلدان ميثاق الاستقرار على إبداء اهتمام نشط بهذه العملية وتحقيق أهدافها وعلى دعمها والمشاركة فيها. وينبغي للبرلمانات الوطنية، مثل البرلمان الأوروبي والجمعيات البرلمانية لمجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية والعنصر البرلماني للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود أن تسهم بنشاط في تحقيق أهداف ميثاق الاستقرار. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر الأنشطة التي تضطلع بها عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، بعد أن تحولت إلى مبادرة هامة للتعاون فيما بين البلدان المشتركة في المنطقة وغدا من الممكن أن تؤدي إلى تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون والسلام والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

١١ - ولا تزال الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مصدر قلق خطير، لا سيما بالنسبة للبلدان المجاورة لها، وللمجتمع الدولي أيضا. ونؤكد على انطباق أحكام وثيقة كولونيا المتعلقة بمشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ميثاق الاستقرار، حسبما جاء في المادة ١١ من هذه الوثيقة. وسيكون انضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الديمقراطية محل ترحيب لدى دول ميثاق الاستقرار. ولهذا فإننا نعرب عن تأييد قوي لجميع فئات القوى الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونؤيد بصفة خاصة اشتراك القوى الديمقراطية في أنشطة ميثاق الاستقرار، بما في ذلك عملية زيجيد. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية في الجبل الأسود في مساعيها الرامية إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والاستقرار في المنطقة. ونؤكد من جديد على التزامنا بالتنفيذ التام للقرار رقم ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونحث جميع الجهات المعنية في كوسوفو على الإحجام عن أعمال العنف وعلى المساعدة في إقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الإثنيات تكون فيه حقوق الإنسان، بما فيها حقوق أفراد الأقليات الوطنية، محل احترام.

١٢ - ونحيط علما بالعمل الهام الذي أُنجز حتى الآن فيما يتعلق بالحث على التعاون البرلماني في إطار ميثاق الاستقرار. كما نحيط علما بالإعلان الختامي الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الذي اعتمد في المؤتمر المعني بالمساهمات البرلمانية في تنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا (صوفيا، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وفي هذا الصدد، فإن "ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرقي أوروبا"، الذي اعتمد في بوخارست، في شهر شباط/فبراير الماضي من قبل رؤساء دول/حكومات بلدان عملية التعاون لجنوب شرق أوروبا، يشكل إسهاما هاما في تعزيز التعاون والاستقرار في

المنطقة. وتعتبر خطة العمل، التي أعدها المعهد الدولي للديمقراطية، بصيغتها التي اعتمدت من قبل رؤساء اللجان البرلمانية المعنية بالشؤون الخارجية، في أوهريد، خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩، آلية هامة لتزويد أعضاء هذه اللجان والمسؤولين البرلمانيين بالمعلومات والمعارف والمهارات المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة بعملهم ولتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين البرلمانات، لا سيما في أوساط أعضاء البرلمان من الشباب والشابات.

١٣ - ومن المهم أيضا أن تُعقد اجتماعات متعددة الأطراف تضم البرلمانيين المعنيين خلال فترات منتظمة بغية تعزيز التجارب المتعلقة بتنفيذ وصياغة الأولويات في المنطقة. ومن الضروري أن يواصل الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الوطنية الأعضاء في هذا الاتحاد إجراء مناقشات بشأن تنفيذ ميثاق الاستقرار من أجل ضمان إنفاق الموارد المالية المتاحة لبلدان جنوب شرقي أوروبا في الوقت المناسب واستخدامها بصورة سليمة. وعلى برلمانات بلدان جنوب شرقي أوروبا أن تنظر في إنشاء اللجان الفرعية البرلمانية المناسبة لميثاق الاستقرار. ومن أجل تعزيز فعالية هذا الميثاق فإن على البرلمانات أن تقوم بتوفير كافة الأدوات اللازمة لتبسيط التشريعات ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.

١٤ - وهذه البرلمانات مدعوة للقيام بدورها في تحديد المعايير اللازمة لاختيار الأولويات وتعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات ورصد التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع لا بمجرد أداء مهمتها في مجال المراقبة الفعالة فحسب وإنما أيضا بتوفير التوجيهات اللازمة للهيئات التنفيذية في كل منها.

١٥ - ونؤيد، نحن أعضاء البرلمانات، حكوماتنا الوطنية في تحقيق أهداف ميثاق الاستقرار. وذلك لأنه يتعدى تحقيق الرخاء الديمقراطي لبلدان جنوب شرقي أوروبا والبلدان الأخرى دون انتهاج سياسات تقوم على رؤية واضحة للمستقبل. والآن وقد أشرقت شمس الألفية الثالثة فإننا نود أن ندعو بصوت واحد إلى تأييد القيادة التي تستطيع تحويل فكرة أوروبا العظمى، الموحدة والحررة، إلى حقيقة واقعة من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال بالنسبة لكل مواطن أوروبي.

إضافة إلى الإعلان

تؤكد الوفود البرلمانية للدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج على تأييدها لميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وتعرب عن استعدادها للاشتراك التام في الأنشطة التي ترمي إلى تنفيذه. بيد أن هذه الوفود لا تعتبر أطرافا في إعلان زغرب بصيغته المعتمدة في مؤتمر القمة البرلماني نسبة للممارسة الدستورية/المؤسسية لبلدانها.